IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2024) 14 (2): 30-39

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN 2222-2995
University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

Alfakheri Saif husham Sabah. Measuring and analysing the Capital Needed to Address Operational Risks in Accordance with the Decisions of the Basel II Committee. ***University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science*** **(2024) 14 (2):30-39.**

Measuring and analysing the Capital Needed to Address Operational Risks in Accordance with the Decisions of the Basel II Committee

Saif husham Sabah Alfakheri [1]

[1] *Nineveh Education Directorate, Mosul, Iraq*

saif.alnoaime@gmail.com [1]

Abstract: Banks face many risks that are increasingly growing when they practice banking activities, including operational risks. To meet these risks, in 2004, the Basel Committee on Banking Supervision issued the Basel II Agreement in its final form, as one of its most important recommendations and amendments was adding operational risks as a new type of risk. Risks and demanding the regulatory authorities to oblige banks to maintain sufficient capital to meet those risks. The committee also identified several measurement methods, including the basic indicator method. In this study, it was applied to the Commercial Bank of Iraq during the period (2013-2021), relying on the descriptive and analytical approach in the theoretical aspect. For the study, based on the quantitative approach in the practical aspect, it was concluded through this study that there is a possibility in the Iraqi banks sampled for the study to implement the Basel Accord by following the basic indicator method in measuring and analysing the capital necessary to confront operational risks, and among the recommendations of the study is the qualification of human cadres. To supervise operational risks in banks, and develop their capabilities to deal with ways to measure and identify them, in addition to enhancing the use of operational risk reduction tools such as insurance.

Keywords: Basel Accord, Basic Indicator, Operational Risks.

قياس وتحليل رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية وفقاً لمقررات لجنة بازل ٢

م.م. سيف هشام صباح الفخري[١]

[١] *مديرية تربية نينوى، الموصل، العراق*

المستخلص: تواجه البنوك العديد من المخاطر التي تتنامى بشكل متزايد لدى ممارستها للأنشطة المصرفية، ومنها المخاطر التشغيلية، ولمقابلة هذه المخاطر أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام ٢٠٠٤ اتفاقية بازل ٢ بصورته النهائية، حيث كان من أهم توصياته وتعديلاته اضافة المخاطر التشغيلية كنوع جديد من انواع المخاطر ومطالبة السلطات الرقابية بإلزام المصارف بالاحتفاظ برأس مال كاف لمقابلة تلك المخاطر، كما حددت اللجنة عدة أساليب للقياس ومنها أسلوب المؤشر الأساسي، وفي هذه الدراسة تم التطبيق على المصرف التجاري العراقي خلال

المدة (٢٠١٣-٢٠٢١)، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للدراسة، وعلى المنهج الكمي في الجانب العملي، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن هناك امكانية في المصارف العراقية عينة الدراسة لتطبيق اتفاقية بازل من خلال اتباع أسلوب المؤشر الأساسي في قياس وتحليل رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية، ومن توصيات الدراسة تأهيل الكوادر البشرية من أجل الإشراف على المخاطر التشغيلية في المصارف، وتطوير قدراتهم للتعامل مع طرائق قياسها وتحديدها، إضافة إلى تعزيز استخدام أدوات تخفيض المخاطر التشغيلية كالتأمين.

الكلمات المفتاحية: اتفاقية بازل، المخاطر التشغيلية، المؤشر الأساسي.

Corresponding Author: E-mail: saif.alnoaime@gmail.com

المقدمة:

تعد المخاطر التشغيلية موضوعاً هاماً على الساحة المصرفية، ويعود الاهتمام بالمخاطر التشغيلية للأزمات المصرفية المتتالية التي ضربت العديد من الدول، مثل أزمة المكسيك في عام ١٩٩٤ والأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا في عام ١٩٩٧. هذه الأزمات أدت إلى انهيار مصارف كبرى وتكبد الاقتصادات الوطنية خسائر هائلة، مما شكل تهديداً لاستقرار النظام المالي بشكل عام.

ونتيجة لذلك، اضطرت المصارف والسلطات التنظيمية والمنظمات الدولية المعنية بالاستقرار المالي إلى التحقيق في الأسباب الأساسية لهذه الأزمات. وخلصوا إلى أن الضعف في أنظمة المراقبة الداخلية والرقابة الحكومية وإدارة المخاطر بشكل عام، بما في ذلك المخاطر التشغيلية، كان من بين الأسباب الأهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن التطور السريع للأنشطة المصرفية والاعتماد المتزايد على التكنولوجيا قد زاد من أهمية المخاطر التشغيلية، مما جعلها تحظى بتركيز كبير في إدارة المخاطر. وبناءً على ذلك، زادت الهيئات الدولية والسلطات التنظيمية والمؤسسات المصرفية اهتمامها بقياس هذه المخاطر بدقة وتخصيص رأسمال مناسب لمواجهتها (ناولو، ٢٠٢٢، ٣٢٠)

ستتركز هذه الدراسة على المخاطر التشغيلية التي تواجه البنوك العاملة في سوق الخدمات المصرفية في العراق، وستقوم بقياس وتحليل رأس المال الضروري للتصدي لهذه المخاطر، وذلك وفقاً للممارسات السليمة لمراقبة وإدارة المخاطر التشغيلية التي وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام ٢٠٠٤. ويعزى هذا التركيز إلى أهمية هذه المخاطر في استقرار البنوك، بالإضافة إلى الاهتمام المتزايد بها على المستوى العالمي.

اولاً: الأهداف:(Objectives)

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالمخاطر التشغيلية عموماً، وقياس وتحليل حجم رأس المال الضروري لمقابلتها وفقاً للممارسات السليمة المحددة من قبل لجنة بازل، ويمكن توضيح الأهداف من خلال النقاط الآتية:

- بيان مصادر وأنواع المخاطر التشغيلية التي تواجهها المصارف العراقية.
- تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات للبنوك العاملة في القطاع المصرفي للتحوط من المخاطر التشغيلية ومواجهتها لتخفيض الخسائر التي قد تنتج عنها.

ثانياً: منهجية البحث:(Research Methodology)

سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث لتوضيح الإطار النظري المتعلق بالمخاطر التشغيلية. سيتم ذلك من خلال إجراء مراجعة شاملة للدراسات السابقة التي تناولت المخاطر بشكل عام، واستخدام المنشورات والكتب الصادرة حول المخاطر التشغيلية بشكل خاص. ستتم الاستفادة أيضاً من التوصيات التي أصدرتها لجنة بازل في هذا الصدد، بالإضافة إلى الممارسات الجيدة لإدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية. وبعض المنشورات ذات الصلة التي تم نشرها من قبل بنك التسويات الدولي وصندوق النقد الدولي. والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي فيما يتعلق بهذا الأمر. وذلك من أجل إعداد الإطار المفاهيمي للمخاطر التشغيلية.

وأما بالنسبة للجانب العملي فسيقوم الباحث بالاعتماد على المنهج الكمي، من خلال جمع البيانات المالية للمصرف عينة البحث من قوائمه المالية، ومن ثم قياس وتحليل رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية بالاعتماد على طريقة المؤشر الأساسي حسب تعليمات اتفاقية بازل ٢.

ثالثاً: فرضية البحث:(Theory)

هناك امكانية في المصارف العراقية عينة الدراسة لتطبيق اتفاقية بازل ٢ من خلال اتباع أسلوب المؤشر الأساسي في قياس وتحليل رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية.

رابعاً: الإطار النظري: (Literature Review)

١. بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة:

أ. دراسة (سعد وإبراهيم، ٢٠٢١): هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية ودراسة علاقتها بهامش الربح التشغيلي. كما هدفت إلى حساب رأس المال المطلوب لتغطية التكاليف التشغيلية وفقًا لتوصيات لجنة بازل II وإصلاحات بازل III ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري بشأن إدارة مخاطر التشغيل، وتم جمع وتحليل البيانات المالية لأكبر عشرة بنوك تجارية في مصر، خلال الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٨،

وتوصل الباحثان إلى وجود علاقة عكسية بين المخاطر التشغيلية وربحيتها، ووجود علاقة طردية بين المخاطر التشغيلية ومتطلبات رأس المال اللازم لمواجهتها، تعكس هذه النتائج ضعف التزام البنوك المصرية بممارسات إدارة المخاطر التشغيلية وعدم توافر المتطلبات الأساسية للامتثال للمعايير الدولية. التي تحددها لجنة بازلIII.

وأوصت الدراسة بتطبيق مبادئ إدارة المخاطر التشغيلية واعتماد مراقبة مشددة من قبل البنك المركزي المصري، ووضع آليات فعالة للتعامل مع تلك المخاطر، كما اقترحت إدارة المخاطر التشغيلية في مرحلة التخطيط وتحسين الإجراءات الإدارية التصحيحية وتعديل المعايير وزيادة رأس المال للتحوط من المخاطر.

ب. دراسة (Hakimia, et al, 2020): استهدفت هذه الدراسة قياس وتحليل أثر المخاطر التشغيلية المرتبطة بمتطلبات رأس المال من خلال المؤشر الأساسي وأداء البنوك التجارية التونسية، باستخدام البيانات المالية المستخرجة من تقاريرها السنوية في الفترة) ٢٠٠٠ -٢٠١٧(، وذلك من خلال عينة مكونة من عشرة بنوك لاحتكارها أهم حصة من حيث إجمالي الموجودات وإجمالي الائتمان وإجمالي الودائع على مستوى تونس، كما استهدفت التعرف على التفاعل بين المخاطر التشغيلية والمخاطر الأخرى مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومدى تأثيرهم على الأداء المصرفي.

وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة رأس المال اللازم للتحوط من المخاطر التشغيلية يحسن أداء البنوك التجارية، وتم قياس المتغيرات من خلال المؤشر الأساسي وفقاً لمقررات بازل، وهامش صافي الفائدة على التوالي، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير ايجابي للتفاعل بين المخاطر التشغيلية ومنح القروض، مما كان له تأثيره الإيجابي على مستوى الأداء المصرفي، كذلك وجود تأثير سلبي للتفاعل بين مخاطر التشغيل ومخاطر السيولة.

واقترحت هذه الدراسة بعض التوصيات لمجلس الإدارة والإدارة العليا في تطوير السياسات واتخاذ العديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية من أجل استقرار الاقتصاد الكلي، وكذلك تطوير أساليب القياس وتعديل المعايير حسب مقررات لجنة بازل من أجل التحوط عن طريق زيادة رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر التشغيل لتحسين أداء البنوك، كما تتضمن توصياته تعزيز نشاط القروض للبنوك التونسية، وإعطاء أهمية كبرى لمستوى الضمانات.

ت. دراسة:(Oye, et al, 2020) استهدفت هذه الدراسة قياس وتحليل أثر المخاطر التشغيلية وممارسات إدارتها على الربحية للبنوك التجارية في نيجيريا باستخدام البيانات المالية المستخرجة من تقاريرها السنوية في الفترة الممتدة بين (٢٠٠٧ -٢٠١٨)، وذلك من خلال عينة مكونة من ثلاثة من أكبر البنوك في نيجيريا. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي للمخاطر التشغيلية علي ربحية البنوك، وتم قياس المتغيرات من خلال نسبة تكلفة التشغيل إلى صافي الدخل والفوائدCIR ، ونسبة العائد على الموجودات ROA وهامش الربح التشغيلي علي التوالي، كما أتضح من نتائج الدراسة عدم القدرة على توفير الإدارة الفعالة وأسلوب العمل المتطور أي وقوع البنك في دائرة المخاطر التشغيلية.

وأوصت الدراسة بأن تقوم إدارة البنوك والبنوك المشاركة في القطاع المصرفي بتطوير سياساتها من خلال إطار عمل حول قاعدة بيانات الخسائر التشغيلية ونشرها، والتي من شأنها تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية، كما أوصت أيضاً بضرورة الالتزام بالمعايير الدولية التي حددتها لجنة بازلII-III.

تختلف الدراسة الحالية عما سبق ذكره من دراسات في مكان وزمان التطبيق حيث تم تطبيقها على أحد المصارف العراقية خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٢١) مع الأخذ بالاعتبار خصوصية هذه الفترة المدروسة وما شهدته من ظروف وأحداث لم تكن موجودة سابقاً ولم تكن موجودة أيضاً في بيئة الدراسات السابقة مما يمكن أن يكون لها دور في نتائجها، وتتفق معها في أنه تم دراسة المخاطر التشغيلية دون غيرها من المخاطر، وتم قياس وتحليل متطلبات رأس المال لمواجهتها من خلال اعتماد طريقة المؤشر الأساسي.

٢. ظهور ونشأة المخاطر التشغيلية:

لم تنل المخاطر التشغيلية في بداية الأمر اهتماماً كبيراً من القائمين على إدارة النشاط المصرفي، نظراً لتداخل المخاطر التشغيلية مع مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، فعلى الرغم من أن المخاطر التشغيلية تتعلق بعوامل خاصة بالمصرف بينما مخاطر الائتمان ومخاطر السوق تعد مخاطر خارجية، إلا أنه لا يمكن عزل المخاطر التشغيلية عن مخاطر الائتمان ومخاطر السوق. (Syed et.al، ٢٠١٣، ٥٢)

ومع تطور النشاط المصرفي بدأت المخاطر التشغيلية تظهر بشكل ملحوظ مسببة خسائر كبيرة، حيث أن لظهور المخاطر التشغيلية كفئة منفصلة من المخاطر مخاوف عديدة، خاصة إن تحديد هذا الخطر يعني إعادة هيكلة نماذج مخاطر الائتمان ومخاطر السوق بالنسبة لرأس المال التنظيمي الذي يتوجب على المصارف الاحتفاظ به لحماية المودعين وحملة الأسهم، مما شكل عبء على المصارف في إعادة إيجاد صيغ جديدة لقياس وتحديد كل خطر على حدة، من أجل ذلك تم التركيز على مجموعة كبيرة من المخاطر التي لا تنتمي لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق، حيث وصفت المخاطر التشغيلية في بعض الأحيان على أنها كل المخاطر خارج مخاطر الائتمان ومخاطر السوق. (Marliana، ٢٠١١، ٢٥٣)

في عام ١٩٨٨ كان اهتمام لجنة بازل بمخاطر الائتمان فقط معتبرتها الخطر الوحيد الذي يمكن أن تتعرض له المصارف، وفي عام ١٩٩٥ أظهرت اللجنة مخاطر السوق كفئة منفصلة من المخاطر إلى جانب مخاطر الائتمان وعدت كل المخاطر المتبقية عبارة عن المخاطر التشغيلية، ولكن في حزيران / يونيو من عام ١٩٩٩ بدأت اللجنة بتسليط الضوء على المخاطر التشغيلية والبدء بتحديدها بدقة إلى أن وضعت في عام ٢٠٠١ أول تعريف للمخاطر التشغيلية، حيث احتلت المخاطر التشغيلية أولوية رئيسية منذ كانون الثاني / يناير من عام ٢٠٠١ عندما أعلنت السلطات التنظيمية رسمياً حاجة المصارف للاحتفاظ بنسبة محددة من رأس المال من أجل تغطية هذه المخاطر. (Basel Committee، ٢٠٠١، ٢)

وفي عام٢٠٠٤ حددت لجنة بازل مفهوم المخاطر التشغيلية بشكل أكثر دقة، عن طريق ورقة عمل تدعم تنظيم رأس المال في المصرف قدمتها في شهر أيلول/ سبتمبر من نفس العام حيث ألزمت بها المصارف بأخذ المخاطر التشغيلية إلى جانب مخاطر الائتمان والسوق عند احتساب رأس المال التنظيمي. (Josef et.al، ٢٠٠٦، ٩)

٣. مفهوم المخاطر التشغيلية:

يصعب إيجاد تعريف شامل للمخاطر التشغيلية، نظراً لتداخل مسببات هذا الخطر، وبالتالي كل المحاولات التي سعت لإيجاد تعريف للمخاطر التشغيلية كانت محاولات لتحديد هذه المسببات، وجميع الجهات التي كان لها دور في إيجاد تعريف للمخاطر التشغيلية ومنها لجنة بازل، أكدت على ضرورة أن يتم تعريف هذا الخطر من قبل كل مصرف على حدة، لاختلاف نشاطات المصارف وطبيعة أعمالها، وكذلك لاختلاف البيئة المحيطة الخاصة بكل مصرف، وفي هذا الشأن يمكن عرض مجموعة من التعاريف حول مفهوم المخاطر التشغيلية كالآتي:

تعرف المخاطر التشغيلية على أنها: المخاطر الناتجة عن ضعف الرقابة الداخلية في المصرف، أو ضعف في مؤهلات العاملين به أو ضعف كفاءة القائمين على إدارته، مما قد يؤدي إلى وقوع خسائر مالية نتيجة الأخطاء المرتكبة أو عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب .(قارون، ٢٠١٣، ١١)

وتعرف المخاطر التشغيلية أيضاً على أنها: عبارة عن المخاطر المرتبطة بالنظم الداخلية أو الأفراد العاملين بهذه النظم في البنوك. (خير الله، ٢٠١٦، ٦١)

كما يمكن تعريف المخاطر التشغيلية بأنها: الخسارة الناتجة عن فقدان الموظفين الرئيسيين، وكذلك الفشل في إتمام تسويات الصفقات، وعدم الالتزام، والخلل في الأنظمة، وعمليات الاحتيال الداخلية أو الخارجية. (Lan، ٢٠١١، ٢)

أما لجنة بازل فقد عرفت المخاطر التشغيلية على أنها: تلك الخسائر الناتجة عن فشل العمليات الداخلية والإجراءات الرقابية والأنظمة والعنصر البشري، وكذلك الأحداث الخارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية، لكنه لا يشمل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.(Josef et.al, 2006, 7)

يلاحظ الباحث مما سبق أن كل تعريف من التعريفات السابقة للمخاطر التشغيلية تناول هذه المخاطر من جهة معينة، حيث أن التعريف الأول تناول هذه المخاطر من جانب الخسائر الناتجة عن ضعف الخبرة المهنية وأخطاء الموارد البشرية، في حين أن التعريف الثاني تناولها من جانب الاختلال والفساد الذي قد يظهر في النظام الداخلي للمصرف، أما لجنة بازل فقد تناولت المخاطر التشغيلية بشكل أكثر شمولية من التعاريف السابقة، وبالتالي يمكن من خلال نظرة شاملة لجميع هذه التعاريف المذكورة معاً تكوين صورة أوضح وأشمل عن مفهوم المخاطر التشغيلية ومسبباتها.

يلاحظ الباحث مما سبق ذكره، أن المخاطر التشغيلية تنشأ نتيجة للممارسات المصرفية وضعف الرقابة والضبط الداخلي، وأحياناً تكون نتيجة لفشل الأنظمة الآلية.

٤. مصادر المخاطر التشغيلية:

نظراً لازدياد التعقيد والتنوع في الأنشطة المصرفية بسبب عولمة الخدمات المالية، زادت المخاطر التي تواجه البنوك. وإلى جانب المخاطر التقليدية مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، ظهرت مخاطر أخرى ذات أهمية متزايدة. تشمل هذه المخاطر: (صندوق النقد العربي، ٢٠٠٤، ٢١)

- المخاطر الناجمة عن أخطاء المعالجة اليدوية للبيانات وأعطال أنظمة الكمبيوتر والتي تعود أساساً إلى ضعف مقدرة البنك في التحكم في التقنيات الآلية المتطورة المستخدمة في العمل المصرفي.
- مخاطر عمليات الاحتيال الخارجية واختراق أنظمة الكمبيوتر.
- المخاطر الناجمة عن عمليات الاندماج بين المؤسسات المصرفية الكبرى.
- المخاطر الناجمة عن الاستخدام المتزايد للخدمات المساندة المقدمة من أطراف خارجية، حيث أن المشاركة في أنظمة المقاصة والتسويات يتطلب من البنوك اتخاذ إجراءات قوية للحفاظ على نظم الرقابة الداخلية والحفظ الاحتياطي عالية الجودة.
- المخاطر الناجمة عن استخدام الضمانات والمشتقات المالية أو التوريق.

٥. أنواع المخاطر التشغيلية:

أكدت لجنة بازل أهمية مفهوم المخاطر التشغيلية في الصناعة المصرفية، وعليه يتعين على البنوك اعتماد تعريفها الخاص لهذه المخاطر لأغراض داخلية، حيث يساعدها ذلك في تحديد المخاطر التي قد تتسبب في خسائر كبيرة. فيما يلي تعداد لأنواع المخاطر التشغيلية وشرح لكل نوع منها، وفقًا لورقة الممارسات السليمة (٢٠٠٣) التي أعدتها لجنة بازل: (حاجي، عباد، ٢٠٢٠، ٢٨).

أ. مخاطر التنفيذ والإدارة للعمليات:
تشمل هذه المخاطر الخسائر الناتجة عن أخطاء في معالجة العمليات وحسابات العملاء والعمليات المصرفية اليومية، بالإضافة إلى ضعف الأنظمة الداخلية للرقابة والتدقيق، وفشل في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات. على سبيل المثال، تشمل هذه المخاطر أخطاء في إدخال البيانات، والوصول غير المصرح به إلى البيانات، والخلافات التجارية، والخسائر الناتجة عن الإهمال أو تلف أصول العملاء.

ب. مخاطر الموارد البشرية:
وتشمل الخسائر التي يتسبب فيها الموظفون أو تتعلق بالموظفين، سواء بقصد أو بدون قصد. تشمل هذه المخاطر الأعمال التي تستهدف الغش أو إساءة استخدام الممتلكات أو التلاعب بالقوانين واللوائح التنظيمية أو سياسات الشركة من قبل المسؤولين أو الموظفين. تشمل أيضاً الخسائر الناشئة عن العلاقات مع العملاء والمساهمين والجهات الرقابية وأطراف ثالثة. ومن بعض الأمثلة على ذلك عمليات الاحتيال الداخلي من قبل الموظفين، مثل الاختلاس المالي وتزوير تقارير البنك والتجارة الداخلية باستخدام حسابات الموظفين الشخصية، وسوء استخدام بيانات العملاء السرية، والتواطؤ في عمليات السرقة، والابتزاز، والرشاوى، والتهرب الضريبي المتعمد. كما تشمل أيضاً عمليات التداول غير المصرح بها والمعالجات الخاطئة وتكبد الغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين وممارسات العمل والسلامة الوظيفية.

ت. مخاطر النظم الآلية والاتصالات:
تشمل الخسائر الناشئة عن تعطل العمل أو فشل الأنظمة نتيجة لقضايا البنية التحتية، تكنولوجيا المعلومات، أو عدم توفر الأنظمة. تشمل هذه المخاطر أي انهيار أو خلل في أنظمة الكمبيوتر، والأعطال في أنظمة الاتصالات، وأخطاء البرمجة، والفيروسات الحاسوبية، والفوائد المفقودة نتيجة لحدوث عطل في الأنظمة.

ث. مخاطر أحداث البيئة الخارجية:
وتشمل الخسائر الناشئة عن أعمال طرف ثالث، بما في ذلك الاحتيال الخارجي والأضرار التي تلحق بالممتلكات والأصول، والخسائر الناجمة عن تغييرات في القوانين تؤثر على قدرة المصرف على الاستمرار في العمل. تشمل هذه المخاطر الاحتيال الخارجي مثل تزوير العملات والتزوير والقرصنة التي تؤدي إلى تدمير الأجهزة الحاسوبية وسرقة البيانات والاحتيال باستخدام بطاقات الائتمان والاحتيال عبر شبكات الكمبيوتر والإرهاب والابتزاز. تشمل أيضاً الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والحرائق والفيضانات وغيرها.

٦. خصائص المخاطر التشغيلية:
تختلف المخاطر التشغيلية عن المخاطر الأخرى بالعديد من الخصائص المميزة لها، والتي يمكن إيضاحها كما يلي: (ناولو، ٢٠٢٢، ٣٢٤)
- الخسائر الناتجة عن هذه المخاطر لا يمكن توقعها بشكل مسبق، وانما تكون نتيجة أخطاء موظفي المصرف أو الأخطاء التقنية، والتي تسبب خسارة المصرف لعملائه، أو نتيجة أخطاء في النظام والتي تسبب الضرر للمتعاملين مع المصرف.
- يمكن للمخاطر التشغيلية أن تكون سبباً لحدوث مخاطر أخرى، مثال ذلك إن الأخطاء المتكررة من قبل موظفي المصرف أو الأعطال المتكررة في أجهزة السحب الآلي، يمكن أن تسبب تدهور سمعة المصرف وبالتالي تعرض المصرف لمخاطر السمعة.
- إن تحديد الخسائر الناتجة عن المخاطر التشغيلية أكثر صعوبة من بقية المخاطر، خاصة أن المخاطر التشغيلية تعتبر مخاطر داخلية ناتجة عن العملية التنظيمية داخل المصرف.

٧. طرائق احتساب رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية:
تم في الماضي الاعتماد بشكل كبير على الرقابة والتدقيق الداخلي في البنوك لإدارة وتقييم المخاطر التشغيلية. وعلى الرغم من أهمية هذا الأسلوب، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تطورات كبيرة في إدارة المخاطر التشغيلية، حيث تم اعتماد هياكل وعمليات محددة لتحقيق هذا الهدف. برامج إدارة المخاطر التشغيلية المتاحة الآن توفر مستوى أعلى من الأمان والسلامة لعمليات البنك. وبالتالي، اتجهت المؤسسات المصرفية والهيئات الدولية المختصة نحو تطوير معالجة المخاطر التشغيلية كفئة مستقلة من المخاطر وبمستوى أهمية مماثل لمخاطر الائتمان والسوق، حيث إن عملية قياس مخاطر التشغيل أصبحت ضرورية لتحديد حجم الخطر الممكن الحدوث في المستقبل ذلك من أجل تفادي الخطر وتقليل الخسائر في ظل بيئة متسارعة التطور، ونظراً لما تحمله هذه المخاطر من سلبية على المركز المالي ونشاط المصرف. (عبد الكريم، أبو صلاح، ٢٠٠٧، ١٥، ١٦)
يعتمد اختيار المنهج المناسب لإدارة المخاطر التشغيلية على عدة عوامل، بما في ذلك حجم البنك وتطوره وطبيعة أنشطته. بشكل عام، هناك عدة عوامل أساسية لضمان فعالية إطار إدارة المخاطر التشغيلية بغض النظر عن حجم البنك أو نطاق عمله. وتتضمن هذه العوامل وجود استراتيجيات واضحة وفعالية للمجلس التنفيذي والإدارة العليا، ونظام رقابة داخلية قوي وفعال، وتحديد الصلاحيات وفصل المسؤوليات، وإعداد تقارير داخلية فعالة وخطط طوارئ. يتم طرح المخاطر التشغيلية لضمان زيادة قدرة البنك على إدارة هذه المخاطر بشكل جيد، وليس لزيادة رؤوس أموال البنك. يعتمد منهج قياس رأس المال اللازم على درجة التطور والتعقيد الإحصائي في عمليات وأنشطة البنك. (صندوق النقد العربي، ٢٠٠٤، ٢٩).

وفيما يأتي أهم الطرائق لاحتساب متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية حسب مقررات لجنة بازل:

أ. الطريقة الأولى: منهج المؤشر الأساسي (BIA) Basic Indicator Approach

وفيه تتم حساب متطلبات رأس المال اعتماداً على مؤشر واحد وهو إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات. إذ يتم تحديد رأس المال اللازم بضرب إجمالي الدخل بنسبة ثابتة (ألفا - Alpha) التي تم تحديدها بواسطة لجنة بازل في الورقة الإرشادية بنسبة ١٥٪. ويتم حسابها وفقًا للمعادلة التالية: (BIS, 2016, 1)

متطلبات رأس المال اللازم = متوسط الدخل الإجمالي لآخر ثلاث سنوات x نسبة ألفا.

$$K_{BIA} = (\sum (GI1 \ldots. n * \acute{\alpha}))/n \quad (1)$$

حيث:

K_{BIA} : متطلبات رأس المال اللازمة لمقابلة المخاطر التشغيلية حسب أسلوب منهج المؤشر الأساسي.

GI : الدخل الإجمالي السنوي (الموجب) لآخر ٣ سنوات.

n : عدد السنوات وتساوي ٣ سنوات (إذا كانت موجبة).

ά : النسبة الثابتة (ألفا) وحددتها اللجنة بنسبة ١٥%.

يتضمن إجمالي الدخل البنود التالية:

- صافي إيراد الفوائد.
- الدخل التشغيلي من غير الفائدة الناتج عن نشاط المصرف.
- إيرادات الرسوم.
- تستبعد الإيرادات غير الطبيعية الاستثنائية غير المتكررة.

في حالة أن إجمالي الدخل في أي من السنوات الثلاثة الأخيرة سالب (خسارة)، يتم استبعاده من الحساب في المعادلة، ويتم احتساب المتطلبات الرأسمالية فقط بناءً على السنوات التي يكون فيها إجمالي الدخل موجباً.

يُعد هذا المنهج الأبسط لحساب المتطلبات الرأسمالية للمخاطر التشغيلية، وهو مناسب لجميع البنوك بغض النظر عن حجمها، وخاصةً بنوك العمل المحلي التي لا تعمل على المستوى العالمي. كما يعتبر الأكثر شيوعاً نظراً لسهولته وبساطته وتكلفته المنخفضة في القياس، وعدم تحمل المصارف أي تكاليف إضافية. ومع ذلك، يترتب على البنك تحمل متطلبات رأسمالية أكبر وعبء أكبر، نظراً لعدم تغيير النسبة الثابتة (ألفا) والتي لا تختلف تبعاً لنوع الخدمة أو المنتج. حيث أنه ليس بالضرورة أن تتعرض جميع المصارف لنفس الحجم من مخاطر التشغيل، كما أنه لا يأخذ بعين الاعتبار تغير حجم الإيرادات بين الأسواق المصرفية من حيث تغيرات الرسوم وتغيرات هامش الفائدة. (Valova, 2011, 37)

ويرى الباحث على اعتبار أن هذا المنهج بسيط وتكلفته منخفضة، فهو الأسلوب الأكثر ملائمة للواقع المصرفي العربي بشكل عام والواقع المصرفي العراقي بشكل خاص. ويعتبر مناسباً خاصةً للبنوك العربية التي تعمل على مستوى محلي أو إقليمي بشكل رئيسي وليس لديها انتشار عالمي وتتمتع بمستوى أقل من التعقيد في عملياتها وأنشطتها مقارنة بالبنوك العالمية.

ب. الطريقة الثانية: المنهج المعياري Standardized Approach (SA)

تُظهر هذه الطريقة التحسين المستمر والتعديل لأساليب حساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية. على الرغم من أن الطريقة تعتمد على عوامل ثابتة مثل نسبة من إجمالي الدخل، إلا أنها تسمح للبنوك بتقسيم العوامل وفقًا لوحدات العمل (خطوط العمل) وتكون أكثر مرونة من المؤشر الأساسي. (محمد إبراهيم، ٢٠٢٠، ٢٩)

وتحتسب متطلبات رأس المال اعتماداً على مؤشرات متعددة مثل الدخل الإجمالي لوحدات العمل، حيث يتم تصنيف مصادر التعرض للمخاطر وفقًا لوحدات العمل المصرفية ونوع الخدمات المقدمة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (١): تقسيم أنشطة المصرف حسب المنهج المعياري لقياس المخاطر التشغيلية

وحدات العمل البنكي	الخدمات المصرفية	المؤشر Indicator	معامل رأس المال
الاستثمار	تمويل الشركات	إجمالي الدخل	ß1 = 18%
	تمويل التجارة والتداول	إجمالي الدخل	ß2 = 18%
الأعمال البنكية	الخدمات للأفراد	إجمالي الدخل	ß3 = 12%
	الخدمات المصرفية التجارية	إجمالي الدخل	ß4 = 15%
	المدفوعات والتسويات	إجمالي الدخل	ß5= 18%
	خدمات الوكالة	إجمالي الدخل	15% = 6 ß
أخرى	خدمات إدارة الموجودات	إجمالي الدخل	12% = ß7
	خدمات السمسرة والوساطة	إجمالي الدخل	ß8 = 12%

تستند عملية حساب متطلبات كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر كل نوع من المنتجات المصرفية على ضرب المؤشر بمعامل رأس المال المعروف بـ (بيتا). وبهذه الطريقة، يتم تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة المخاطر التشغيلية.
وبالتالي تتألف عناصر المعادلة من:

متطلبات رأس المال = [(متوسط إجمالي الدخل لكل وحدة عمل) x (بيتا لكل نشاط)] / ٣

$$K_{TSA} = [\sum years\ 1\text{-}3 \max (GI_{1\text{-}8} \times ß_{1\text{-}8})] / 3 \quad (2)$$

حيث:
K_{TSA} : متطلبات رأس المال اللازمة لمقابلة المخاطر التشغيلية بناءً على المنهج المعياري.
GI : يمثل الدخل الإجمالي السنوي لكل نشاط من الأنشطة الثمانية في سنة محددة.
ß: النسبة الثابتة (بيتا) المحددة لكل نشاط وفقًا للجدول المذكور.

تجدر الإشارة إلى أنه قد يكون إجمالي الدخل بصورة سالبة (خسارة) لبعض وحدات العمل، وبالتالي ستكون متطلبات رأس المال لتلك الوحدة سالبة أيضاً. ومع ذلك، سيتم إضافة هذه المتطلبات السالبة إلى متطلبات رأس المال للوحدات الأخرى التي قد تكون إيجابية، مما يجعل إجمالي متطلبات رأس المال لجميع الوحدات إيجابياً. أما إذا كانت محصلة دمج الدخل لجميع الوحدات سالبة، فسيتم استبعاد تلك السنة من عملية الحساب. (عبد الكريم، أبو صلاح، ٢٠٠٧، ١٧)

ت. الطريقة الثالثة: منهج القياس المتقدم(AMA) Advanced Measurement Approach)
تُطبق البنوك الكبيرة والتي تعمل على المستوى الدولي وتتميز بتعقيد وتطور أعمالها، أسلوباً داخلياً لتحديد وتقييم مخاطر التشغيل وحساب رأس المال التنظيمي اللازم للتعامل مع هذه المخاطر. يُعتبر هذا الأسلوب أكثر تقدماً وملاءمة لتعريف وتحديد مخاطر التشغيل في المؤسسة المصرفية.
ويعتمد تحديد متطلبات رأس المال وفقاً لهذا الأسلوب على قياس حجم التعرض للمخاطر التشغيلية باستخدام نظام قياس داخلي يتم استخدامه من قبل البنك. ويتطلب استخدام هذا الأسلوب موافقة واعتماد الجهة الرقابية. وبناءً على هذه المنهجية، تعتمد البنوك على بيانات إحصائياتها التي تعتمد على الخسائر السابقة، وتستخدم هذه البيانات في برامج متقدمة لتقدير المخاطر بعد موافقة الجهة الرقابية على هذه العملية وتقييم قدرة البنك على قياس وإدارة مخاطره. (البكدلي، ٢٠١٩، ٨٠)
ولكي يسمح للمصرف باستخدام منهج القياس المتقدم، لا بد من توفر مجموعة من المعايير فيه، هي كالآتي : (ناولو، ٢٠٢٢، ٣٦٥)
- المعايير العامة: تتضمن وجود وحدة إدارة مخاطر مستقلة داخل المؤسسة المصرفية توفر مصادر ومعلومات كافية لتقييم ومراقبة المخاطر التشغيلية.
- المعايير الوصفية: تشمل دور بارز لمجلس الإدارة في تحديد استراتيجية إدارة المخاطر وضمان تنفيذها. كما يجب وجود وحدة مخصصة لإدارة المخاطر التشغيلية تقوم بتقديم تقارير تحليل السيناريوهات وتقييم الآثار المحتملة للمخاطر.
- المعايير الكمية: وتتطلب جمع المعلومات ذات الصلة وتحليلها بشكل منهجي ومناسب. يجب استخدام برامج وأدوات لإجراء اختبارات وتقييم المخاطر بناءً على البيانات المتاحة.

سادساً:. الفحص والتحليل:(Testing and Analysis)

١. التعريف بالمصرف عينة الدراسة:
تأسس المصرف التجاري العراقي في عام ١٩٩٢ كأحد أوائل بنوك القطاع الخاص في العراق بعد تعديل القوانين المحلية للسماح بتأسيس المصارف الخاصة. بدأ المصرف برأس مال قدره ٢٥٠ مليار دينار عراقي. شهد المصرف تطورات كبيرة بعد افتتاحه فروعاً في مختلف مناطق العاصمة والمناطق المجاورة. تم إدراج أسهم المصرف رسمياً في بورصة العراق للأوراق المالية في عام ٢٠٠٤.
وفي عام ٢٠٠٥، دخل المصرف في شراكة مع مجموعة البنك الأهلي المتحد البحرين، والتي تمتلك حالياً ٨٠,٣٪ من رأسمال المصرف. نال المصرف تكريماً مرتين بجائزة أفضل بنك في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٦ وعام ٢٠٠٦ من مجلة "ذي بانكر" البريطانية. كما فازت مجموعة البنك الأهلي المتحد أيضاً بجائزة يورو موني الإقليمية كأفضل بنك في الشرق الأوسط في عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٢.
يمتلك المصرف ١٠٠% من رأسمال شركة الأهلي المتحد للوساطة المالية المتخصصة في بيع وشراء الأوراق المالية، ويعتبر من المصارف الرائدة في تقديم مجموعة واسعة من الخدمات الالكترونية، ويطمح المصرف الى توسيع رقعته الجغرافية بافتتاح فروع جديدة له في أرجاء جمهورية العراق في المستقبل، وحالياً له عشر فروع في كل من بغداد والبصرة والنجف، ويقع المركز الرئيسي في بغداد. (القوائم المالية المنشورة للمصرف، ٢٠٢١)

٢. قياس المخاطر التشغيلية:

تم في هذا القسم قياس وحساب المخاطر التشغيلية للمصرف التجاري العراقي حسب مقررات اتفاقية بازل ٢، بموجب طريقة المؤشر الأساسي أثناء مدة الدراسة من خلال تطبيق القانون الآتي:

متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة المخاطر التشغيليه وفق المنهج الأساسي = متوسط الدخل الإجمالي لآخر ثلاثة سنوات x نسبة ألفا.

وتم التوصل إلى الجدول التالي:

جدول (٢): متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية في المصرف التجاري العراقي حسب طريقة المؤشر الأساسي خلال فترة الدراسة (ألف دينار)

السنة	إجمالي الدخل	متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية
2010	13.934.450	----
2011	7.979.642	----
2012	14.310.014	----
2013	12.082.302	1.811.205
2014	10.462.291	1.718.598
2015	8.109.355	1.842.730
2016	7.577.912	1.532.697
2017	11.358.895	1.307.478
2018	10.864.383	1.352.308
2019	6.532.891	1.490.060
2020	40.366.425	1.437.808
2021	13.009.256	2.888.195

سابعاً: النتائج والمناقشة: (Results and Discussion)

يمثل المبلغ ١,٨١١,٢٠٥ رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية في المصرف التجاري العراقي لعام ٢٠١٣، كما يبين هذا المبلغ، أنه يجب على المصرف أن يتحوط بمقدار هذه القيمة لمواجهة المخاطر التشغيلية في عام ٢٠١٣.

ويمثل المبلغ ١,٧١٨,٥٩٨ رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية في المصرف التجاري العراقي لعام ٢٠١٤، كما يبين هذا المبلغ، أنه يجب على المصرف أن يتحوط بمقدار هذه القيمة لمواجهة المخاطر التشغيلية في عام ٢٠١٤. وهكذا بالنسبة لباقي سنوات الدراسة.

ويلاحظ الباحث من الجدول السابق أن قيمة رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية في المصرف التجاري العراقي حسب طريقة المؤشر الأساسي كانت متذبذبة نسبياً مع اتجاه هابط بشكل عام خلال سنوات الدراسة، فكانت تنخفض في احدى السنوات ثم يتبعها ارتفاع طفيف في السنة اللاحقة، ومن ثم تعود للانخفاض مرة أخرى، واستمرت على هذا النحو بين الارتفاع والانخفاض حتى السنة الأخيرة من فترة الدراسة، والتي وصلت فيها إلى أعلى قيمة لها وبشكل كبير جداً، بينما كانت أدنى قيمة لها في عام ٢٠١٧، يمكن إرجاع ذلك وبشكل أساسي حسب رأي الباحث إلى التذبذب في قيمة إجمالي الدخل في السنوات السابقة للسنة المعنية، فعندما يزداد إجمالي الدخل تزداد معه متطلبات رأس المال اللازمة لمقابلة المخاطر التشغيلية، وما حصل في عام ٢٠٢١ كان نتيجة للارتفاع الكبير في قيمة إجمالي الدخل في السنة السابقة، وبالتالي أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في متطلبات التحوط ضد المخاطر التشغيلية، ويمكن القول أنه كان يحدث العكس في حال انخفاض قيمة إجمالي الدخل، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل رقم (١).

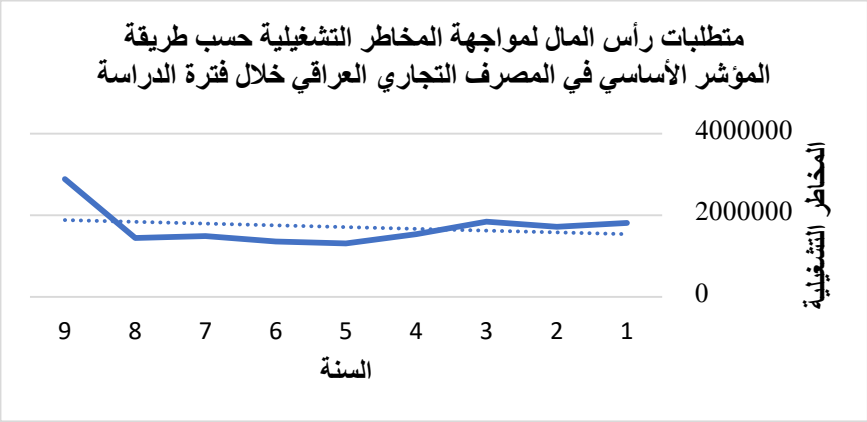

شكل (١): متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية حسب طريقة المؤشر الأساسي في المصرف التجاري العراقي خلال مدة الدراسة.

ثامناً: الاستنتاجات: (Conclusion)

١. يمكن استخدام أسلوب المؤشر الأساسي في قياس متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية، وذلك لبساطته وإمكانية تطبيقه من قبل جميع المصارف، مما يعني أن هناك امكانية في المصارف العراقية عينة الدراسة لتطبيق اتفاقية بازل ٢ من خلال اتباع أسلوب المؤشر الأساسي في قياس المخاطر التشغيلية.
٢. تتميز المخاطر التشغيلية بالشمول والنطاق الواسع بسبب شمولها لأنواع عديدة من المخاطر، وتعد مفهوم متعدد الجوانب من المخاطر التي تتعرض لها المصارف، مثل الأعمال غير النزيهة والتزوير والسرقة وقرصنة الحاسوب والتجسس الصناعي والهجوم بالفيروسات على الحواسيب.

ومن التوصيات التي يمكن تقديمها استناداً إلى الاستنتاجات السابقة، ما يأتي:

١. تطوير قدرات الكوادر البشرية في المصارف للإشراف على المخاطر التشغيلية وتحسين قدرتهم على قياس وتحديد هذه المخاطر وفهم آليات قياسها، بالإضافة إلى تقييم النظم والاستراتيجيات المستخدمة لإدارة تلك المخاطر.
٢. تعزيز استخدام أدوات تخفيض المخاطر التشغيلية، مثل التأمين، وتأكيد ضرورة تأمين جميع الأحداث التي يمكن أن تسبب خسائر، واتخاذ إجراءات احترازية للوقاية من تلك المخاطر، بما في ذلك أخطاء البرمجة وفيروسات الحاسوب، وعمليات التداول غير المصرح بها، والاحتيال والابتزاز، والكوارث الطبيعية.
٣. إعداد خطط طوارئ للتعامل مع أي مشاكل محتملة قد تنشأ أثناء ممارسة الأنشطة المصرفية والإدارية، وضمان وجود خطة واقعية وقابلة للتنفيذ. يجب أن تشمل هذه الخطط جميع المخاطر التي قد يواجهها المصرف، ويجب مراجعتها بشكل دوري لضمان ملاءمتها لظروف المصرف واحتياجاته والبيئة المحيطة.
٤. استخدام أسلوب القياس المتقدم في تقدير متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة المخاطر التشغيلية لكونه يمتاز بالدقة العالية، والعمل على توفير جميع شروط ومتطلبات تطبيقه في كافة المصارف بأسرع وقت.

المصادر (References)

اولاً: المصادر العربية

أ. الندوات والمؤتمرات:

١. عبد الكريم، نصر، أبو صلاح، مصطفى، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل ٢، دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، جامعة فيلادلفيا، الأردن، ٢٠٠٧.

ب. الرسائل والأطاريح:

١. البكدلي، وفاء فاضل قاسم، ٢٠١٩، قياس العلاقة السببية بين السلامة المالية والمخاطر التشغيلية باستخدام أسلوب BIA، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية والإماراتية للمدة (٢٠١٣، ٢٠١٨)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، ٢٠١٩.
٢. حاجي، عبير، عباد، رحمة، ٢٠٢٠، تسيير المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية وفق مقررات لجنة بازل، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، وكالة ٤٦ تبسة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، الجزائر، ٢٠٢٠.
٣. قارون، أحمد، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقاً لتوصيات لجنة بازل، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ٢٠١٣.
٤. محمد ابراهيم، رفيدة قمر الدولة، سبل التحوط من المخاطر التشغيلية لأنشطة التمويل الأصغر، مجلة السودان الأكاديمية للبحوث والعلوم، المجلد ٧، العدد ١٦، جامعة الجزيرة، السودان، ٢٠٢٠.

ت. الدوريات:

١. سعد، بهاء الدين مسعد، إبراهيم، شيماء مهدي، المخاطر التشغيلية في إطار مقررات لجنة بازل وعلاقتها بهامش الربح التشغيلي، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المصرية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد ٢٢، العدد ٣، جامعة بورسعيد، مصر، ٢٠٢١، ص. ص ٢١٦-٢٢١.

ث. الكتب:

١. خير الله، فرج، إدارة المخاطر المالية، الطبعة الأولى، دار أمجد، عمان، الأردن، ٢٠١٦.
٢. صندوق النقد العربي، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٤.
٣. ناولو، محمد عادل، إدارة المخاطر المالية والمصرفية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار سورية الفتاة للثقافة والعلوم، حلب، سورية، ٢٠٢٢.

ثانياً: المصادر العربية المترجمة

A. Seminars and conferences:

1- Abdel Karim, Nasr, Abu Salah, Mustafa, Operational risks according to Basel II requirements, a study of their nature and ways of managing them in the case of banks operating in Palestine, Philadelphia University, Jordan, 2007.

B. Theses and dissertations:

1- Al-Bakdali, Wafa Fadel Qasim, 2019, Measuring the causal relationship between financial soundness and operational risks using the BIA method, an applied study in a sample of Iraqi and Emirati banks for the period (2013, 2018), Master's thesis, College of Administration and Economics, University of Karbala, Iraq, 2019.
2- Haji, Abeer, Abbad, Rahma, 2020, Managing operational risks in commercial banks according to the decisions of the Basel Committee, a case study of the Algerian Foreign Bank, Agency 46 Tebessa, Master's thesis, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, Larbi Tebesi University, Algeria, 2020.
3- Muhammad Ibrahim, Rufaida Qamar al-Dawla, Ways to Hedging Operational Risks of Microfinance Activities, Sudan Academic Journal of Research and Science, Volume 7, Issue 16, University of Gezira, Sudan, 2020.
4- Qarun, Ahmed, The extent of Algerian banks' commitment to implementing capital adequacy in accordance with the recommendations of the Basel Committee, Master's thesis, Faculty of Administrative and Management Sciences, Farhat Abbas University, Algeria, 2013.

C. Periodicals:

1- Saad, Bahaa El-Din Massad, Ibrahim, Shaima Mahdi, operational risks within the framework of the decisions of the Basel Committee and their relationship to the operating profit margin, an applied study on Egyptian commercial banks, Journal of Financial and Commercial Research, Volume 22, Issue 3, Port Said University, Egypt, 2021, s. pp. 216-221.

D. The Books:

1- Arab Monetary Fund, Operational Risk Management and How to Calculate Capital Requirements, Arab Committee for Banking Supervision, Abu Dhabi, United Arab Emirates, 2004.
2- Khairallah, Faraj, Financial Risk Management, first edition, Amjad Publishing House, Amman, Jordan, 2016.
3- Naolo, Muhammad Adel, Financial and Banking Risk Management between Theory and Practice, first edition, Syrian Girl House for Culture and Science, Aleppo, Syria, 2022.

ثالثاً: المصادر الأجنبية:

A-Articles:

1- Hakimi, Abdelaziz, & Boukaira, Sid'Ahmed. On the Relationship between Operational Risk and Tunisian Banks Performance: Does the Interaction between the Other Risks Matter?, **Business and Economics Research Journal**, (2020) 11) 1): 107-118.
2- Oye, Diekolola, & Fadun, Olajide Solomon. Impacts of Operational Risk Management on Financial Performance: A Case of Commercial Banks in Nigeria, **International Journal of Finance & Banking Studies**, (2020) 9) 1): 22-35.
3- Syed, Ahmed Salman, & Htay, Sheila Nu Nu. Quantitative analysis on the correlation between risks: empirical evidence from banks in United Kingdom, **IOSR journal of business and management (IOSR-JBM),** (2013) 9) 5): 51-58.

B-Books:

1- Bank for International Settlements, Standardized measurement approach for operational risk, Switzerland, 2016.
2- Basel Committee on Banking Supervision, the regulatory treatment of operational risk, W.paper, Switzerland, 2001.
3- Josef, Christl, and other, Guidelines on operational risk management, Vienna, Austria, 2006.
4- Lan, Storkey, Operational risk management and business continuity planning for modern state treasuries, IMF, 2011.
5- Marliana, Abdullah, Operational in Islamic banks: Issues and management, Selangor International Islamic University publications. India, 2011.
6- Valova, Ivana, Basel II approaches for The calculation of the regulatory capital for operational risk, Masaryk University publication, Brno, Czech Republic, 2011.